وحدة شعبنا، وأخطار التشتت والتمزق

جميل روفائيل

الحقيقة المسلم بها، تؤكد: ان لكل تمزق أخطار ولكل تشتت ضياع..

وبالنسبة لشعبنا واعتمادا على واقعه، اذا تمزق بين قوميات عدة، يعني ذلك فتح ثغرات ونقوب داخل صفه الموحد، وجعله غير متماسك القوام مما سيؤدي بالنتيجة الى الانقسام والانشقاق والتبدد والتباعد وظهور الضغائن.. ان تشتت شعبنا بين اسماء عدة فإن شمله يكون قد تصدع وتحول الى جماعات متناثرة يسودها الشتات والتشتيت وما يصاحبه من تبعثر وضياع الأسرة والعائلة والعشيرة والقرية والمجتمع وحتى الطوائف الدينية.

ولنا مثال مؤلم للتشتت، ما نراه من رحيل حل بنا، برغبة ذاتية أو لأسباب قسرية، حيث توزعت أسر شعبنا وعائلاته وصداقاته وعشائره وبلداته وقراه ومناطقه وفئات مجتمعه وبما فيها طوائفه الدينية، التي كانت حتى عهد قريب في شمل واحد ومنطقة جغرافية داخل مهدنا ومنشئنا وموطننا وبلدنا التراثي العراق الحبيب.. توزعت على مسافات شاسعة وواسعة واصبحت ضمن ما يطلق عليه سكان مشتتون في اصقاع الدنيا، وفي غالب الظروف من دون استقرار على شيء أو ارتكاز في مكان. وصار متبددا بعد ان كان مجتمعا.

وبعد كل الذي حصل، فيبدو انه ليس منظورا ومفهوما للبعض من شعبنا الرافض لوحدته، بسهو او تعمد، انه بريد وضعنا في خانات التفرق الطائفي تحت الستار القومي.. وبالنتيجة إلحاقنا بالشعوب البائدة.

المشتتون خارجاً

وما دمنا نصول في آلام التشتت وما يلحقه من ضياع.. فإنني شخصياً أرى انه ليس من حق الذين هم خارج العراق، وما داموا في الخارج - وأنا أحدهم - أن يقرروا مصير من في الداخل، لأن من يستقر في الخارج قد قطع جزءاً من ارتباطه مع جذوره العراقية، أرضياً وعرقياً واجتماعياً وطائفياً وقومياً، وبالتأكيد ان هذا الجزء سيزداد بعداً بالنسبة للابناء، ويرجح انه سيصل حدّ استئصال الأورمة مع جيل الاحفاد.. وهذا يعني أن من يعيش حالياً خارج العراق، ليس من حقه بحكم الواقع ان يفرض نفسه لمصير شعبنا داخل العراق، الذي يمتلك قرار بمصيره.

أما الذي هو في الخارج ويهيء سبيله للعودة، فإن عليه أولا أن يعود الى عراقه ومن ثم له ملء الحق في قول ما يشاء وتقرير ما يرغب والإنضمام الى الصف الذي يراه مناسباً له.. وفي هذا المجال كنت قبل أيام في اتصال هاتفي مع صديق عزيز لا يزال مقيماً في بلد أوروبي، فسألت عن أخيه، وهو صديق حميم لي منذ ٣٥ سنة، فأجابني أنه عاد الى العراق وسيتصل به بعد قليل، فقلت له: أرجوك بلغه تحياتي وأمنياتي لما أقدم عليه من قرار رائع، وقل له.. إنه من السابقين الى ديار مجدنا ونحن اللاحقون به الى حيث ينبغي ان نكون من دون أن يقول احد لنا: إنك غريب في ديار الغربة.

وبكل جهار، فإن حق شعبنا وما يفيده هو في العراق، وفي سهل نينوى تحديداً.. أما المقاطعات "الخيالية" في الدائمارك وكاليفورنيا وشيكاغو وديترويت.. وأماكن الدنيا الاخرى، فإن ما يجنيه شعبنا منها لا يزيد في شيء عما يجنيه أولئك الذين تناقلت وسائل الإعلام أنهم اشتروا اراضي في القمر..لأن مقاطعات خارج سهل نينوى مصيرها الاسم المؤقت فقط، ومهما علا صوت ابناء شعبنا فيها اليوم، اعتماداً على بقاء بعض الجذور الرابطة بهشاشة، فإنها سرعان ما تتلاشى هذه الجذور ولن يبقى لها من وجود مع الابناء والاحفاد.. وهو أمر مصيري لكل الجماعات المهاجرة بين ثنايا الشعوب الاخرى، في كل زمان ومكان.. فالبقاء هو في سهل نينوى ولا في غيره يا أولي الألباب.. يا أولى الشأن.. يا أولي الحل والعقد.

التشتت والمذاهب الدينية

لا شك ان اقسام كنيستنا المسيحية المشرقية الى مذاهب، كان جرحاً بليغاً في كيان هذه الكنيسة، عانت من أوجاعه أشد الآلام ولا زلنا نعاني نحن أتباع هذه الكنائس.. وما هذه الأوجاع والآلام والمعاناة إلا شرخ كان أملنا ان يندمل بفعل القناعة المتعاظمة بوجوب وضع الحواجز عند الذي حصل وعدم الايغال في المزيد من عمق الشرخ، لكن مع أشد الأسى والأسف، فقد بدا ان البعض لم يرغب في الاستجابة للرأي الحكيم، بترك الماضي للماضي وأخذ العبرة والعظة منه فقط، لما فيد في الإمتثال الى الإصلاح والصلاح.. ولجأ هذا البعض الى ما لا تحمد عقباه وعاقبته الهائلة الوخامة.. راضياً أو واهماً.

نحن في هذا المجال الأليم، لا نريد ان نشخص شخصاً أو جهة، لأن نثر الملح على الجرح، يأتينا متشعب المصادر بين طوائفنا الدينية وبعض احزابنا السياسية، وان كان بأشكال متفاوتة بين المدرك للخطر والراغب بالتفاهم والمفضل للوفاق، وبين المستهين بالخطر والرافض للتفاهم والمانع للوفاق من خلال الإصرار على الإنعزال والعناد والتقوقع.

وعندما يحدق الخطر، ويبخر ويستفحل، يصبح داءً قاتلاً.. لا يسلم منه طرف، ولا تنجو طائفة، لأنه جرح مقيت يتسع مداه ما دام لم يعالج، في الوقت المناسب، بما يجعله يندمل.

وعجبي، كيف ينجر البعض من رجال ديننا المسيحي الى الولوج في هذا المسار غير السليم، ومهما كانت المبررات في شأن ما أقدم عليه البعض، من متاهة تعسر مخرج النجاة منها، فإن هذا المسار الذي أثار ارتباكا، شاء السائرون فيه أم أبوا، فهو يتناقض مع هدى ديننا المسيحي، الذي يلزم رجاله بالعمل النافع وحده وضمن ما يوحد ويجمع، ويحذر الإنسياق نحو كل تجاوز لواجبهم الديني وصرامة التمسك به.. وإذا إعتقد البعض ان إمتداد التسميات الطائفية الى الاسماء القومية سيعزز طوائفها فهو على رهم كبير، إذ بدأت الإنتماءات السياسية والفكرية بتشتيت أوصال الطوائف منذ الآن، مما يجعل كلا الإنتماءين الطائفي والإسم القومي من دون استقرار، وكل عدم استقرار يقود الى التداعي، الى حيث لا ينفع الندم.. ومن هو مستعد لتقبل قساوة حكم الأيام فليذهب في سبيله.. وسيظهر جلياً ما لا نريد أن يقع ويحدث.

وإذا كان البعض من مسؤولي طوائفنا يعتمدون على الدعم الذي يحظون به هذه الأيام من المنتمين الى طوائفهم خارج العراق، فهم واهمون بفائدة هذا الدعم على المدى الطويل ومواصلته، إذا كانوا حقا يريدون استمرار طوائفهم في البقاء سالمة، فالبقاء الديني المسيحي بجذوره العراقية وطوائفه المتوارثة هو في سهل نينوى لا غير، حيث الجذور الراسخة والإرث الكامل المقومات، فكيف يكون حال الجذور وصمودها اذا تداعت السيقان والأغصان القائمة فوقها وبدأت الرياح الهائجة والحشرات المهلكة تنخر فيها وتتقاذفها يميناً وشمالاً وأرضاً!.

والذي يؤلم حقاً، أن تسكت رئاستنا الدينية، ومن كل طوائفنا، عن محاولة بعض السياسيين - خصوصا الذين احتلوا كراسي في الجمعية الوطنية العراقية "البرلمان" بقوائم لم يختارها أو يختارهم شعبنا - إقحام هذه الرئاسات في نشاطاتهم السياسية وطموحاتهم الذاتية وإدعاءاتهم تمثيل شعبنا أو طوائفنا.. ومن ذلك إدراج الرئاسات الطائفية في اتصالاتها الرسمية ولقاءاتها السياسية وإصدار البيانات التي تدعي تأييد هذه الرئاسة الدينية أو تلك لها، والإيهام أنها بتحركاتها تنفذ أوامر الرئاسات، ومن ذلك تأسيس البيوت الطائفية على أسس سياسية و بإدعاءات قومية.

والأنكى من كل هذا، أن البعض من رجال الدين المسيحي يتباهون في تصريحاتهم بأنهم يدعمون تنظيمات وأحزاباً وبيوتاً سياسية، بالمال والقول والدعاية ولا يتوانى هذا البعض عن حضور اجتماعاتها.. ولا ندري ان كان رؤساؤهم يعلمون بذلك أم لا؟، فإن علموا فالمأساة هي في غض الطرف عنهم، وإن لم يعلموا فالمصيبة أعظم لأنها تعني إطلاق الحبل على الغارب.. وليكن الطوفان.

الوحدة لكل شعبنا

والأمر العجيب العجب، وإذا عرف السبب بطل العجب، أن يحاول بعض المناهضين لوحدة شعبنا، المناهضين بالمطلق، الترويج بأن فائدتها تقتصر على حزب أو جماعة.. والسؤال هنا موجه الى الواقف أصلاً على الضد من الوحدة، سواء كان حزباً أو جماعة، تنظيماً أو كنيسة، لماذا لا تكون أنت ايضاً مع الوحدة لتكسب أنت مثل غيرك منها، ويعود خيرها على الكل وتصبح منافعها شاملة بدل إقتصارها على جزء من دون سواه، نقول هذا.. ما دمت تعترف بوجود مكاسب فيها وفوائد للبعض، كما تدعي!.

شخصياً لا افهم إدعاء البعض، بأن صيانة الروابط بين أطراف مجتمع ما وتمتين أفكارها وعواطفها المشتركة، تكون مفيدة لطرف من هذا المجتمع وضارة بآخر، في الوقت الذي تكون الوحدة شاملة ونورها مشرق على الكل، وليست بيوتاً إنعزالية ولقاء جانبيا بين فئة وأخرى على حساب غيرها.. فكما أرى أن الإحتكار غير وارد في الوحدة، لأن الكل، أشخاصاً وجماعات وفئات، منضوون في إطارها.. اللهم إلا من يقي رافضاً لها وعازلا لنفسه عنها، فهو الذي إرتضى الخروج عن صفها بإرادته وليست هي التي أبعدته. فهذا الخروج حالة خاصة وليس شأناً عاماً.

وإزاء هذا، فإن النخر في الكيان الموحد، وإن كان ضرره بالجسم كله ماحقا، إلا أن الألم يكون أشد أذى في الموضع الذي شذ عن بقي سليما.. إذ عندما يصبح سبيل الإنتقاء والتفضيل أمراً مفروضاً من خلال الإرغام على الاختيار والتقييد الذي لا مناص منه، بإزاحة "الوحدة والأسم الوحدوي" عن السبيل، فإن الطوائف ستفتك ويعتري تماسكها الوهن والهوان.. فمن له آذان فليسمع، ومن له عيون فليرى.. والذي يريد الخير لنفسه وللآخرين فليفكر ملياً ويقرر.. حيث الفضيلة.. أما الذي يصر على صم آذانه وغمض عيونه، فليبق هو وشأنه.. وننتظر معاً حساب البيدر، والبون الشاسع الذي سيظهره عن حساب الحقل.

دستور.. ولكن

هازم زوري

على الرغم من ان مسودة الدستور ولدت ولادة قيصرية بعد مخاض وطول انتظار عسير وعلى الرغم من إخضاعها للغاية المركزة مرات عديدة قبل ان تبصر النور في صورتها النهائية التي قدمت بها الى الجمعية الوطنية وأعلنت الى الشعب العراقي، وعلى الرغم من كل هذا فأنها ولدت مبتورة وقاصرة وعاجزة في بعض أجزائها وفصولها عن تلبية بعض المطاليب والاستجابة للحد الادنى من حقوق بعض مكونات الشعب العراقي ومن تلك المكونات شعبنا الكلدوآشوري السرياني.

لقد جاءت مسودة الدستور مخيبة لآمال شعبنا لأنها قسمته في المادة "١٣٥" منها الى كلدان وآشوريين وهما شعب واحد في الحقيقة منذ الأزل وأغفلت الإشارة الى السريان كجزء حيوي منه متجاوزة بذلك على كل حقائق التاريخ والديموغرافيا وعلى كل الخصائص والمقومات التي جعلت منه شعبا واحداً عبر العصور، ولا ضرورة هنا لذكر هذه المقومات والخصائص المشتركة التي تجمع ابناءه لأنها واضحة ومعروفة للجميع.

وفي الوقت الذي تتفاخر فيه جميع القوى السياسية العراقية بأنها بصدد بناء عراق ديمقراطي تعددي قائم على الاعتراف بالآخر يكون واحة للحرية والعدالة وتتمتع فيه كل مكوناته بحقوقها على حد سواء كبيرها وصغيرها في هذا الوقت بالذات أطلوا علينا بدستور مختل وغير متوازن همش بعض تلك المكونات وتناسى البعض الآخر منها تماماً محجماً الاشارة الى وجودها التاريخي وإستحقاقها الوطني او مشيراً اليها مشرذمة بعد تجزئتها بهدف تقزيمها كما فعل بشعبنا الكلدوآشوري السرياني.

بصوت واضح نقول لمن بأيديهم زمام الأمور والكلمة العليا من الكبار بحجومهم في هذا الوطن وليس بشيء آخر ان صغار الحجوم هم اخوة لهم في الوطن ناهيك عن كونهم الجذور والأصل مذكرين اياهم ان الوطنية ليست محكومة بالحجم والعدد وان معيارها الأوحد هو حب العراق والاخلاص لشعبه وترابه وان شعبنا بشهادة الجميع شعب اصيل مخلص ومحب لوطنه وجذوره سحيقة في أعماق هذه الارض وقد عانى الكثير في الماضي القريب والبعيد من جور واجحاف الدساتير والانظمة العراقية السابقة فلماذا يراد له اليوم مواصلة الظلم التاريخي الواقع عليه من خلال الاشارة اليه مجزءاً مقسماً في دستور يفترض فيه انه جاء لإنصاف الجميع ولیزيح الغبن والظلم من باب اولى عن كاهل ممن غبنوا وظلموا في السابق؟، أمْ ان المطلوب هو استمرار تهميش شعبنا وتغييبه وبالتالي تنيه عن ممارسة دوره الوطني على ساحة الوطن وحرمانه من التمتع بحقوقه كالآخرين في دياره التاريخية في الوقت الذي كان ولم يزل خمرة هذه الارض وملحها ودرة على جبين العراق.

ان التهميش والتغييب مرفوض في عراق اليوم تحت اي مسوغ جاء وان عهد الهيمنة والغاء الآخر قد عفى عليه الزمن كما نعتقد وقد آن الأوان للتسليم والإعتراف بحقوق الجميع واحترام ارادتهم. فلا يمكن ان يستقيم الامر بعد زوال الدكتاتورية وبزوغ فجر شمس الحرية على العراق وما تضمنته وما إنطوت عليه بعض فقرات مسودة الدستور من اجحاف وتجاهل لبعض المكونات العراقية الصغيرة او لبعض حقوقها.

على الجميع وخاصة من كانت لهم اليد الطولى في كتابة سيناريو هذا الدستور وفي إخراجه أن يتداركوا وعلى وجه السرعة ما تخلل بعض أجزائه من ثغرات وهفوات ومن تعسف بحق البعض حتى يرفع الحيف عنه كي ينهض الوطن الجريح من كبوته بسواعد كل أبنائه ويلتحق الجميع بركب البناة الساعين الى إنتشاله مما هو فيه. عليهم إشعار الآخرين بأن الوطن وطنهم جميعاً بغض النظر عن حجمهم وعددهم فالمواطنة واحدة لا تتجزأ ولا تقوم على الارقام والنسب. انها دعوة مخلصة وصادقة لتجنيب الدستور إحتمال إسقاطه بإرادة الشعب العراقي في يوم الخامس عشر من تشرين الاول المقبل وبالتالي تجنيب الوطن مصيرا مجهولا يمكن أن يتجه اليه في حالة عدم اقراره وما سيتبع ذلك من حل للجمعية الوطنية والعودة الى نقطة الصفر، الامر الذي يمكن أن يقود البلاد الى تداعيات خطيرة لا يعرف الا الله مداها وعواقبها.

اما إعادة النظر في صياغة بعض المواد والفقرات العرجاء فيه بغية رفع الغبن عمن لحقه الغبن فأنه يمكن أن يؤدي الى إقراره في يوم الاستفتاء بالتصويت له "نعم" وهذا سيساهم الى حد كبير وبلا شك في تقليص مساحة الألم والمعاناة التي يعيشها الوطن وتضيق دائرة العنف المسلح الذي يفتك بالشعب، فإذا لم تجد مثل هذه النداءات والدعوات آذاناً صاغية لدى المعنيين وأهل الأمر فلنقرأ السلام على دستورنا العتيد منذ الآن وليكف الجميع الحديث عن عراق ديمقراطي ما فتئوا يبشرون به صباح مساء وليعلنوها جهراً على الملأ وفي وضح النهار ان الدستور هو دستور الكبار والمتنفذين في المعادلة السياسية العراقية، وفي هذه الحالة فإن قرار تمرير الدستور او إسقاطه رهن بإرادة الشعب العراقي وبالتأكيد فأن الدستور الذي يعجز عن احتضان كل أبنائه حريٌ به ان لا يكون ولا ينبثق. اما الذين ساهموا في ايراد تسمية شعبنا في الدستور على النحو المشوه الذي وردت فيه وكرسوا كل جهدهم وسخروا كل امكاناتهم بهذا الإتجاه من اهل البيت والمحسوبين زوراً وتجنيا على شعبنا وعلية القوم فيه فنقول لهم بعملهم هذا قد جنوا على شعبنا المقهور والمظلوم عبر التاريخ وتنكروا بحقه وصادروا إرادته وتطلعوا نحو الوحدة وطعنوه طعنة نجلاء في الصميم، فزادوا جراحه عمقاً وإتساعاً حين عملوا على تفتيته بكل الوسائل مستغلين مواقعهم وعناوينهم ونفوذهم.

لقد جسدوا بعملهم هذا ضيق الأفق وعبروا عن قصر النظر وعكسوا أنانية مفرطة ومصالح آنية وروحا إنتهازية فأضاعوا على شعبنا فرصة ثمينة لتوحيد صفوفه واعلاء شأنه كالآخرين فرصة لا يمكن أن تسنح له دائما. وبهذه المناسبة التي يعتصر فيها الألم قلوب كل الغيارى من أبناء شعبنا بمختلف مسمياته بسبب ما أوصلتنا اليه بعض مراجعنا ورموزنا الدينية من الفرقة والإنقسام وسوء الحال بسبب تدخلها السلبي في الشأن القومي وبالضد الى آمال شعبنا وطموحه في الوحدة القومية بسبب تقوقعها الطائفي وإستغراقها العبثي غير المجدي في موضوعة التسميات والمزايدة على عموم شعبنا من خلال العزف على وتر الدفاع عن أقلية انتزعت من جسم أمتنا، نقول لكل هؤلاء المزايدين والعابثين بمقدرات هذا الشعب ومصيره ان شعبنا الكلدوآشوري السرياني عموماً والكلدان منهم خصوصاً لن يرضخوا ولن يستسلموا لإرادة المزايدين وهوى العابثين الذين وضعوا أنفسهم في خانة العداء لوحدة شعبهم وواصلوا الليل بالنهار سعياً حثيثاً لتفتيت وحدته من اجل تحقيق أهدافهم الصغيرة متشبثين بصغائر الامور وقشورها او حاملين لواء الصراعات الكنسية والطائفية الى ميادين العمل السياسي بعد أن عجزوا عن الحصول على موطئ قدم لهم في الساحة القومية.

ان شعبنا واعٍ ويمتلك حساً قومياً عالياً وهو قادر على التمييز بين من ينشد وحدته ويعمل على عزته بكل إمكاناته وبين من يرمي به الى المتاهة والضياع والمصير البائس من خلال تقسيمه وهو لن يرحم مشتتي شمله بأي لون تلونوا وبأي برقع تخفوا وأي عنوان حملوا وأي رداء إرتدوا وإن إرادة شعبنا هي الأقوى وقد تجسدت في مسيراته العفوية الحاشدة التي إنطلقت في قرى وبلدات سهل نينوى مستنكرة تقسيم شعبنا في الدستور كافرة بداعة التقسيم ومن يقف وراءهم وهذه الارادة هي التي ستقرر مصير شعبنا وتسقط مخططات الوصوليين واصحاب المصالح الضيقة والمتصيدين في المياه الآسنة. لن يغفر شعبنا لهؤلاء ولعنة التاريخ والأجيال ستلاحقهم الى مثواهم الأخير لأنهم أضاعوا على شعبنا فرصته التاريخية لتجسيد وحدته دستورياً بعد أن تجسدت عبر القرون واقعاً وتاريخاً ومصيراً ماضياً وحاضراً ومستقبلاً رغم أنف الأقزام دعاة التجزئة والتقسيم.

ايها الصغار، رغم العناوين والصفات الكبيرة التي تحملونها إرفعوا أيديكم عن شعبنا ودعوه يبني بيته الموحد يداً بيد بمختلف طوائفه وأسمائه، إرحموه بأن تكفوا عن تمزيقه وتنشبوا مخالب أنانيتكم وخلافتكم ومصالحكم الشخصية في جسده، وسوف تجدوه موحداً معافى قد بلغ الذرى وإرتقى المجد وطال العلا.

دولة القانون.. أم امبراطورية القانون؟

ناصر الربيعي/ بغداد

في البدء يجب فهم أصول الدولة الحديثة وذلك من خلال عدة منظورات: المنظور التاريخي والمنظور القانوني والمنظور الفلسفي.

وضمن هذا الإطار نطرح العديد من الأسئلة ونحاول الإجابة عنها، الأسئلة هي من نمط: هل أتت الدولة الحديثة من صيغة جديدة متطورة للأنظمة الملكية التي عرفها عصر النهضة؟، وما هي المصادر القانونية للدولة الحديثة؟، وهل كانت تلك المصادر سابقة للثورة الصناعية أم هي نتاج لها؟، وهل يمكن الفصل بين الفلسفات التي لا ترى سوى رديف للقوة وبين فلسفة الثورة؟، وهل هناك أية فلسفة اخرى لا تقوم على منطق القوة؟.

نقطة الإنطلاق في تحليلات المؤرخين المحدثين من اجل تقديم بعض الإجابات عن الأسئلة المطروحة تتمثل في اعتبار ان سقوط جدار برلين قد أدى الى الإعتراف بوجود "دول القانون" حققت الإنتصار في اوروبا.. ولكن بالمقابل لم يتم التأكيد على وجود "الفرق النوعي" الذي يفصل بين هذه الدول وبين الامبراطوريات.. وبالتالي لم تزل "مسألة الدولة" مطروحة للنقاش المستمر منذ فترة طويلة وضمن هذا الإطار التاريخي يتم التأكيد على أهمية المنظومة المعرفية والمستخدمة في محاولة فهم الدولة وأصولها.

ومن المعتقد ان الانكلوسكسون هم اول من أقاموا دولة حديثة في انكلترا، لكنهم حرصوا منذ البداية على "تحرير المجتمع المدني" عبر تبني نظام "الإدارة الذاتية" و "العدالة الذاتية" وبالتالي بنوا مجتمعاً سياسياً لا تشكل الدولة، وحدها أساسه، اما في السياق الحالي الذي يشهد تشكل كيانات تتجاوز الحدود القومية مثل الاتحاد الاوروبي يتعلق بإستمرار او بزوال الدول - الامم، لكن بالمقابل ومهما اختلفت النظريات والاطروحات الخاصة بالدولة فقد ثبت انه من العسير جداً على المجتمعات أن تعيش بدونها.

إذ إن المجتمعات التي قامت، في آسيا وأفريقيا بل وفي اوروبا، بتهميش دور الدولة - احياناً بأسم الأيدولوجية - قد شهدت حروباً أهلية وعرفت حالة من الفوضى المخيفة، هكذا يبدو بأن سر الدولة لا يزال قائماً وهذا يمثل في جوهره محاولة لتقديم كشف حساب حول تطور المسيرة التاريخية والقانونية والفلسفية لمفهوم الدولة في هذه الحقبة المفصلية من تطور البشرية، وحيث يعيش العالم حالة من التواصل الكوني بفضل الثورة المعلوماتية وثمراتها التكنولوجية.

ان الاطروحات الحديثة تميز بين نموذجين للدولة متعارضين جذرياً وهما "دولة القانون" و "الدولة الإستبدادية" وهي تبتعد في تحليلاتها عن التعريفات القانونية الجامدة وترجح بالأحرى استخدام المفاهيم الفلسفية والتاريخية، وتعيد بداية ظهور دولة القانون الى عصر النهضة في اوروبا الغربية بينما استمرت في وسط القارة القديمة "اوروبا" وشرقها الانظمة الامبراطورية على أساس فلسفة سياسية متوائمة تماماً لمفاهيم دولة القانون وبهذا المعنى تمايزت النقاشات حول "الاصل السياسي" للدولة الحديثة.

عما اذا كانت قد انحدرت من الامبراطورية او من الجمهورية؟ ويمكن الاشارة ضمن هذا السياق الى كتاب صدر العام الماضي تحت عنوان "امبراطورية" لمؤلفيه الاميركي ميشيل هارت والايطالي انطونيو نغري والذي يؤكدان فيه أن الدولة الحديثة تجد جذرها الاصلي في "الامبراطورية" وكما لو ان الدولة الجمهورية ودولة القانون لم توجدا ابداً، لكن فلاسفة عديدين آخرين من أمثال هوبس وبينوزا يؤكدان بأنه لا يمكن اختزال الدولة الحديثة الى بعدها الامبراطوري فقط.

وتؤكد بلاندين كريجل هي فيلسوفة وكاتبة، حصرت جل اهتمامها في البحث بشؤون الفكر السياسي بأنه ليس هناك اي شخص لا يوافق اليوم على القول بأن الامبراطوريات الكبرى في الحقبة القديمة مثل الامبراطورية الآشورية والامبراطورية المصرية لم تقم ببناء دولة كبرى.

وتستعرض تلك الباحثة مختلف النظريات الخاصة بتشكيل الدولة الحديثة.. وحيث يبدو ان الدراسات التاريخية البرلمانية للقرن التاسع عشر تشير الى ان الجمهورية والامبراطورية غير متناقضتين في صميمهما وذلك على أساس ان الاولى قد ولدت من صلب الثانية ويتم التأكيد ضمن هذا الاطار على الخصوصيات الجرمانية في ايجاد نوع من التوفيق بل والدعم المتبادل بين ارث القانون الروماني الصارم وارث المدن، الجمهوريات اليونانية القديمة ذي الطابع التحرري.

لكن بالمقابل يبدو من خلال التحليلات التي تقدمها المؤلفات المعاصرة حول "تاريخ الدولة في الدراسات الانكليزية والفرنسية" بأن الاطروحة المركزية تتركز على القول بأن الدولة الجمهورية لم تولد من صلب الامبراطورية او معها، وانما بالاحرى خارجها وضدها، ثم وعبر التحالفات بين السلطة الملكية وممثلي الفئات الشعبية المتنوعة تم التوصل الى أنماط متمايزة من الدولة مثل الدولة التي ترتكز آلياتها الاساسية على القضاء كما في انكلترا او الدولة الادارية في فرنسا.

هذان المساران المختلفان: لا تزال آثارهما قائمة حتى الآن في الدولتين الانكليزية والفرنسية - حسب رأي الكثيرين في جميع الحالات على أهمية "القانون الروماني" في مفاهيم "الحقوق السياسية الاوروبية" هذا الى جانب تأكيدها على قاعدة المواقف الفلسفية والتاريخية التي إتخذها أغلبية الباحثين الفرنسيين والانكليز والمختصين بأن الدولة الحديثة قد جددت كثيراً مفاهيم الحقوق السياسية بالقياس الى ما كان قائماً في اطار الامبراطوريات الاوروبية المختلفة.. بل ان عدداً من هؤلاء الباحثين ركزوا دراساتهم على تقديم البراهين بأن القوانين الحديثة لا يمكن ان تتأتى من القانون الروماني القديم، وانما يحدد الواقع ومستلزمات الحياة طبيعة القوانين الجارية في "الدساتير تصيغ نفسها" تبعاً للحقب التاريخية التي تمر الشعوب بها.

وفي المحصلة هناك ثلاثة مصادر للدولة الحديثة بنموذجيتها اي "دولة القانون" و "الدولة الاستبدادية" هي المصدر التاريخي الذي يتمايز في الحالتين. ذلك ان دول القانون لا تأتي عن طريق الحرب وانما عبر التأكيد على مفهوم التحكيم بواسطة القوانين التي تصاغ وشعار صياغتها، من اجل التأقلم مع مستلزمات المرحلة، والمصدر القانوني، الذي يرى بأن دولة القانون قد برزت في اوروبا الغربية "فرنسا وانكلترا وهولندا خاصة" عبر الرجوع الى الاطروحات الجمهورية القديمة - ما قبل الرومانية - وحيث لعب مشرعو عصر النهضة وفلاسفته السياسيين دوراً كبيراً في تجديد تلك الاطروحات ووضعها في اطار مفهوم السيادة، اما المصدر الثالث فيعيد الدولة الحديثة الى أصولها الاقطاعية في اوروبا.

وبكل الحالات ومهما كانت مصادر الدولة الحديثة واصولها في اوروبا فإن المبادىء الاساسية لهذه الدولة قد شهدت تطوراً كبيراً منذ عصر النهضة، اي منذ القرن السادس عشر وصولاً في أغلبية الحالات بالنسبة لاوروبا الغربية الى إقامة دولة القانون والتي نرى في مفهوم السيادة الحجر الاساسي ببنيتها القانونية "الامس واليوم".. وذلك على أساس ان السيادة تتضمن في اطارها مبدأي الحق والقوة في ظل سلطة تشريعية تعمل على تحقيق افضل شروط الحياة لمواطنيها، وقد سادت في جميع البلدان الاوروبية المتقدمة أنظمة تقوم على التمثيل الشعبي والحياة البرلمانية.

واذا كان هذان المبدآن قد عرفا النقاش الكثير حولهما وحول اجراء تعديلات بهما، الا انه لم يطرح احد الغاءهما الا بعد الحرب العالمية الاولى حيث تعالت اصوات التشكيك بـ "النظرية التمثيلية" وخاصة من قبل الفاشية والشيوعية اللتين كانت تسعيان لإقامة "أنظمة بديلة للأنظمة البرلمانية الدستورية" وسادت لدى الماركسيين اطروحة تقول بأنه لا يمكن ابدا اصلاح الدولة وذلك لأن الدولة نفسها هي دائما بمثابة دولة الطبقة السائدة وبالتالي يشكل تدميرها احدى المهمات الأساسية المطروحة على الثورة في مواجهتها مع البرجوازية هذا وقد إشتركت الفاشية في ايطاليا والنازية في المانيا مع الشيوعية بتوجيه النقد العنيف لأطروحات التمثيل البرلماني.

لذلك فإن دولة القانون قد أكدت في جميع النماذج التي عرفتها منذ بداياتها وحتى آخرها في فرنسا متمثلة بالجمهورية الخامسة والتي أسسها الجنرال شارل ديغول عام ١٩٥٨ قد ركزت على مبدأين أساسيين في تحديد حق المواطنة وهي ضمان "الحقوق السياسية" و "الحقوق المدنية" لكن ورغم مبدأ السيادة الشعبية سيادة الشعب فإن السلطة الحقيقية ليست فقط بيد ممثليه في مختلف المجالس وانما هي موجودة ايضا بيد "يد عناصر الدولة".

واخيراً فأن العلاقة بين "الدولة والامة" يتطلب وقفة، حيث يتم وباستمرار دستورياً التأكيد على ان مبدأ كل سيادة يكمن أساسا في الامة وحيث لا يستطيع اي فرد ان يمارس سلطة لا تكون الامة هي مصدرها كما جاء في اعلان الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وكما تردد بأشكال مختلفة بالدساتير اللاحقة في جميع دول القانون، لكن تبقى العلاقة بين القوم والفرد متباينة حسب الامم والحقب والظروف بمقدار تباين العلاقة بين الامة والدولة.

وللدولة ايضاً تاريخيتها ولادة وصعوداً وأكفاءا.